

التحول الرقمي في النظام القضائي في المملكة العربية السعودية: دراسة
مقارنة " لتسجيل
لدرجة الدكتوراه في القانون

إعداد

رباب عبد الله الرحيلي

٢٣٢٠٠٠١٣٠

٢٠٢٥م - ١٤٤٧هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إلى

إلى والديّ الكريمين، اللذين كانا لي بعد الله مصدر الإلهام والعزيمة، فدعواتهما كانت وقود رحلتي العلمية، ورضاهما أعظم ما أرجوه في حياتي.

إلى أساتذتي الأفاضل، الذين وجّهوني في دروب البحث القانوني، وغرسوا في نفسي الإيمان بأن العدالة لا تزدهر إلا بالعلم والإخلاص.

إلى زوجي العزيز، شريكي في كل نجاح، الذي منحني الدعم والصبر والتشجيع في كل مراحل هذا المشوار، فكان السند الحقيقي في أوقات التحدي والإنجاز.

إلى وطني الغالي المملكة العربية السعودية، الذي أتاح لي فرصة المساهمة في تطوير منظومته العدلية، والسعي نحو مستقبل قضائي رقمي يواكب رؤية ٢٠٣٠.

إليكم جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد، سائلة المولى أن ينفع بها، وأن يجعلها لبنة في بناء العدالة الرقمية في وطني.

شكر وتقدير

الحمد لله أولاً وآخرًا، ظاهرًا وباطنًا، الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتحقق الآمال وتثمر الجهود.

أتوجّه بجزيل الشكر والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل الذين كان لهم الفضل بعد الله في توجيهي وإثراء معارفي القانونية، فيما قدموه من علم وتوجيهٍ ونصحٍ سديد، اكتسب هذا العمل قيمته العلمية، واستقام منهجه البحثي. فجزاهم الله عني خير الجزاء، وبارك في علمهم وجهودهم.

كما أعبر عن خالص امتناني إلى الجامعة الموقرة على ما قدمته من دعم علمي وبيئة أكاديمية محفزة على البحث والإبداع، وإلى كل من أسهم في تسهيل مسيرتي العلمية من زملاء وباحثين ومسؤولين.

ولا يفوتني أن أخصّ زوجي العزيز بأسمى آيات الشكر والعرفان، لما قدمه من دعمٍ وتشجيعٍ وصبرٍ طوال فترة إعداد

هذه الرسالة. لقد كان عونًا وسندًا لي في جميع مراحل البحث، فله مني كل الامتنان والتقدير.

كما أتوجه بالشكر إلى أسرتي الكريمة، والديّ العزيزين اللذين كانا بعد الله سرّ النجاح وبركة الطريق، وإخوتي الذين أحاطوني بالمحبة والدعاء، فلکم جميعًا خالص الحب والتقدير.

وفي الختام، أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وأن يسهم في دعم مسيرة العدالة الرقمية في وطني المملكة العربية السعودية، تحقيقًا لتطلعات رؤية ٢٠٣٠ نحو قضاءٍ متطورٍ وعادلٍ ورقميٍّ رائد.

الفصل التمهيدي

مقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولاً رقمياً متسارعاً من جوانب الحياة كافة، وكان للقطاع العدلي والقضائي نصيب وافر من هذا التحول، نظراً لما يقدمه من خدمات ترتبط مباشرة بحقوق الأفراد وحرياتهم. وقد أولت المملكة العربية السعودية اهتماماً بالغاً بالتحول الرقمي بوصفه أحد المحاور الرئيسية لرؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تهدف إلى تحسين جودة الخدمات الحكومية وتعزيز كفاءة منظومة العدالة، من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية وتبني التقنيات الناشئة، كالذكاء الاصطناعي، وأنظمة التقاضي الإلكتروني، وإدارة الملفات القضائية عن بُعد.

وفي هذا السياق، لم تكن الإمارات العربية المتحدة وسنغافورة بمنأى عن هذا التطور، إذ تُعدّان من أبرز الدول التي خطت خطوات رائدة في التحول الرقمي للمنظومة القضائية، حيث طبقت كل منهما نماذج رقمية متقدمة أسهمت في تسريع الإجراءات، وتقليل التكاليف، ورفع مستوى الشفافية وترسيخ الثقة العامة في الأجهزة القضائية.

وانطلاقاً من ذلك، جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على تجربة المملكة العربية السعودية في التحول الرقمي في النظام القضائي، ومقارنتها بنماذج رائدة في كل من الإمارات وسنغافورة، بغرض استجلاء مواطن القوة، والتحديات، والإمكانات المستقبلية، وصولاً إلى وضع إطار مقترح يسهم في تطوير النظام القضائي السعودي بما يتوافق مع متطلبات العدالة الحديثة.

مشكلة الدراسة

على الرغم من الجهود الحكومية المبذولة في تطوير الخدمات القضائية الرقمية في المملكة، إلا أن هذا التحول لا يزال يواجه جملة من التحديات المرتبطة بالجانب التشريعي، والإجرائي، والتقني، والبشري. ومن ثمّ تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال المحوري الآتي:

إلى أي مدى أسهم التحول الرقمي في تطوير النظام القضائي في المملكة العربية السعودية مقارنة بالتجربتين الإماراتية وسنغافورية؟

أسئلة الدراسة

يتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الآتية:

١. ما واقع التحول الرقمي في النظام القضائي في المملكة العربية السعودية؟
٢. ما أهم التشريعات والسياسات الداعمة للتحول الرقمي القضائي في المملكة؟
٣. ما أبرز التجارب والممارسات الرقمية في الإمارات وسنغافورة في مجال القضاء؟

٤. ما أوجه التشابه والاختلاف بين التجارب الثلاث؟
٥. ما التحديات التي تواجه التحول الرقمي في المملكة؟ وما سبل معالجتها؟
٦. ما التصور المقترح لتعزيز التحول الرقمي في النظام القضائي السعودي؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

١. بيان واقع التحول الرقمي في النظام القضائي السعودي.
٢. تحليل الآليات التشريعية والتنظيمية التي تحكم هذا التحول.
٣. استعراض النموذجين الإماراتي والسنغافوري كممارسات مقارنة.
٤. إجراء مقارنة علمية منهجية بين التجارب الثلاث.
٥. تحديد التحديات القائمة والعوائق العملية.
٦. تقديم تصور مقترح لتعزيز فعالية التحول الرقمي في القضاء السعودي.

أهمية الدراسة

تُعَد هذه الدراسة ذات أهمية من الجانبين النظري والعملي على النحو الآتي:

- الأهمية النظرية: تسهم في إثراء الأدبيات القانونية المتعلقة بالتحول الرقمي في القطاع العدلي، خصوصًا في البيئة العربية.
- الأهمية العملية: تقدّم نتائج وتوصيات قابلة للتطبيق تُسهم في تطوير أداء المنظومة القضائية السعودية، وتحسين جودة الخدمات العدلية المقدمة للمجتمع.

حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: تقتصر على دراسة التحول الرقمي في النظام القضائي من حيث التشريعات والأدوات التقنية والإجراءات الإدارية.
- الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية مقارنة بكل من الإمارات العربية المتحدة وسنغافورة.
- الحدود الزمنية: تركز على التطورات الرقمية من عام ٢٠١٦ حتى الوقت الراهن، نظرًا لارتباطها برؤية المملكة ٢٠٣٠.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي** في عرض الواقع الحالي للتحول الرقمي القضائي، و**المنهج المقارن** في تحليل التجارب المختلفة في الإمارات وسنغافورة، إضافة إلى **المنهج الاستقرائي** في بناء التصور المقترح.

خطة الدراسة

مخطط البحث

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

□ المبحث الأول: مدخل إلى التحول الرقمي القضائي وأبعاده

- المطلب الأول: مفهوم التحول الرقمي القضائي ○ المطلب الثاني: أبعاد التحول الرقمي (التقنية – المؤسسية – القانونية)

□ المبحث الثاني: التحول الرقمي في النظام القضائي السعودي – الواقع والمرتكزات

- المطلب الأول: ملامح الواقع الراهن للتحول الرقمي القضائي
- المطلب الثاني: المرتكزات الاستراتيجية للتحول الرقمي (رؤية ٢٠٣٠ – وزارة العدل – المبادرات الوطنية)

□ المبحث الثالث: نطاق الدراسة ومنهجيتها وإشكالياتها

- المطلب الأول: نطاق وحدود الدراسة ○ المطلب الثاني: منهجية البحث وأدواته ○ المطلب الثالث: إشكالية الدراسة وتساؤلاتها

الفصل الثاني: التحول الرقمي في إجراءات التقاضي بالمملكة العربية السعودية

□ المبحث الأول: المبادرات والمشاريع التقنية في مجال التقاضي الرقم

- المطلب الأول: المنصات الرقمية (ناجز – منصة القضاء التجاري – التنفيذ الإلكتروني)
- المطلب الثاني: الخدمات الذكية والدعم التقني للعمل القضائي

• المبحث الثاني: الأطر التشريعية والتنظيمية الداعمة لإجراءات التقاضي الإلكترونية

- المطلب الأول: الأنظمة واللوائح ذات العلاقة (نظام المحاكم – نظام الإثبات – نظام التنفيذ)

- المطلب الثاني: القرارات والتعاميم التنظيمية المكملة

• المبحث الثالث: أثر التحول الرقمي على ضمانات المتقاضين وفاعلية العدالة

◦ **المطلب الأول:** الضمانات الإجرائية (حق الدفاع – مبدأ العلنية – المساواة بين الخصوم)

◦ **المطلب الثاني:** تعزيز الكفاءة وسرعة البت في المنازعات.

الفصل الثالث: التجربتان الإماراتية والسنغافورية في إجراءات التقاضي الرقمية

- **المبحث الأول:** التجربة الإماراتية – المبادرات، الأطر النظامية، والأثر على العدالة
- **المطلب الأول:** أبرز المبادرات التقنية (المحاكم الذكية – الخدمات القضائية الإلكترونية)
- **المطلب الثاني:** الأطر التشريعية والتنظيمية المساندة ◦ **المطلب الثالث:** الأثر على العدالة وضمانات المتقاضين

- **المبحث الثاني:** التجربة السنغافورية – المبادرات، الأطر النظامية، والأثر على العدالة
- **المطلب الأول:** أبرز المبادرات التقنية (المحكمة الإلكترونية – أنظمة إدارة القضايا (O) المطلب الثاني: الأطر التشريعية والتنظيمية المساندة ◦ **المطلب الثالث:** الأثر على العدالة وضمانات المتقاضين

الفصل الرابع: المقارنة بين التجارب واستخلاص الدروس

- **المبحث الأول:** أوجه الشبه والاختلاف بين السعودية والإمارات وسنغافورة
- **المطلب الأول:** أوجه الشبه في مسار التحول الرقمي القضائي ◦ **المطلب الثاني:** أوجه الاختلاف في المراكز والأدوات والنتائج
- **المبحث الثاني:** التحديات والفرص في ضوء التجارب المقارنة ◦ **المطلب الأول:** التحديات التشريعية والمؤسسية والتقنية
- **المطلب الثاني:** الفرص والدروس المستفادة لتطوير النظام السعودي

الخاتمة

- **أولاً:** النتائج الرئيسية
- **ثانياً:** التوصيات العملية لتطوير إجراءات التقاضي الرقمية في السعودية

الفصل الأول: الإطار النظري للتحول الرقمي في النظام القضائي

المبحث الأول: مدخل إلى التحول الرقمي القضائي وأبعاده

تمهيد

يُعدّ التحول الرقمي القضائي أحد أبرز تجليات الثورة التقنية المعاصرة، ويمثل انتقالاً بنيوياً في أساليب إدارة العدالة وتقديم الخدمات القضائية. فلم يعد القضاء المعاصر قائماً على الإجراءات الورقية التقليدية، بل أضحت يعتمد على منظومات رقمية متكاملة تساهم في تسريع الفصل في القضايا، وتيسير إجراءات التقاضي، وتعزيز الشفافية والكفاءة المؤسسية، بما ينسجم مع متطلبات العدالة الناجزة..

ويأتي هذا التحول استجابةً لتطور مفهوم الدولة الحديثة، حيث أصبحت التقنيات الرقمية أداةً أساسية لدعم سيادة القانون وتحقيق الوصول العادل إلى القضاء. وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا المبحث مفهوم التحول الرقمي القضائي، ثم يوضح أبعاده الرئيسية (التقني، المؤسسي، القانوني)، تمهيداً لبيان أثرها على العدالة الرقمية وسؤال الدراسة.

المطلب الأول: مفهوم التحول الرقمي القضائي

المبحث الأول: ماهية التحول الرقمي القضائي

المطلب الأول: مفهوم التحول الرقمي القضائي

أولاً: التعريفات العامة للتحول الرقمي

يمثل التحول الرقمي عملية إعادة تشكيل شاملة لطريقة تقديم الخدمات وإدارة الموارد من خلال توظيف تقنيات المعلومات والاتصال، بما يشمل إعادة هندسة الإجراءات، ودمج الأنظمة الإلكترونية، وتطوير البنية التحتية التقنية، بهدف رفع الكفاءة وتحسين جودة المخرجات. وقد عرّفته الأدبيات الإدارية الحديثة بأنه تحول استراتيجي يقوم على دمج التقنيات الرقمية في مختلف جوانب العمل الحكومي لتحقيق قيمة مضافة للمستفيدين.

ويظهر التحليل القانوني إن هذه التعريفات تعد تركيزاً على البعد الإداري العام، دون مراعاة خصوصية العمل القضائي المرتبط مباشرةً بالحقوق والحريات والضمانات الإجرائية، وهو ما يفرض ضرورة التمييز بين التحول الرقمي الإداري والتحول الرقمي القضائي.

يبرز هذا القصور أهمية الانتقال من المفهوم العام إلى مفهوم خاص بالتحول الرقمي القضائي، بما يضمن مواعته مع طبيعة العدالة ومتطلبات الضمانات الإجرائية^(١) (انظر: حمدي عبد الرحمن، التحول الرقمي في الإدارة العامة، القاهرة، ٢٠٢١)

ثانيًا: التعريفات الخاصة بالتحول الرقمي القضائي

تذهب الأدبيات القانونية إلى تعريف التحول الرقمي القضائي بوصفه عملية رقمنة شاملة لمنظومة العدالة، يتم من خلالها تحويل الإجراءات والأعمال القضائية إلى بيئة إلكترونية متكاملة، مع الحفاظ على الضمانات الشرعية والنظامية للمتقاضين^(٢). كما يُعرّفه اتجاه آخر بأنه إعادة صياغة للبنية المؤسسية للقضاء عبر إدخال تقنيات المعلومات في إدارة القضايا، وإجراءات الإثبات، وعقد الجلسات، والربط العدلي بين الجهات القضائية. وعلى الرغم من أهمية هذه التعريفات، فإنها تظل في إطار النقل الوصفي، الأمر الذي يستدعي تقديم تعريف إجرائي يعكس رؤية الباحثة لطبيعة التحول القضائي وخصوصيته في النظام العدلي السعودي^(٣).

ويتضح لنا من خلال التحليل القانوني على الرغم من أهمية هذه التعريفات، فإنها غالبًا ما تتسم بالطابع الوصفي، ولا تبرز بشكل كافٍ التفاعل بين التقنية والقانون، ولا سيما في السياق السعودي الذي يشهد إصلاحات تشريعية متسارعة.

ساعد هذا التحليل على تبرير الحاجة إلى تعريف إجرائي أدق، يُستخدم أساسًا للتحليل المقارن ودراسة أثر التحول الرقمي على العدالة الرقمية (راجع: محمد بن سعد السعدي، القضاء الإلكتروني وضمانات التقاضي، الرياض، ٢٠٢٠)

ثالثًا: تعريف الباحثة للتحول الرقمي القضائي

بناءً على تحليل الأدبيات والنموذج السعودي للتطوير العدلي، أقترح تعريفًا إجرائيًا للتحول الرقمي القضائي:

"هو عملية تطوير مؤسسي وقانوني شاملة تهدف إلى نقل منظومة القضاء من النموذج التقليدي إلى نموذج رقمي متكامل يعتمد على البيانات والتقنيات الذكية في إدارة الخصومة وتحقيق العدالة، مع ضمان حماية الحقوق، وصون الضمانات القضائية، وتعزيز الشفافية والكفاءة".

ويمتاز هذا التعريف بأنه:

١. يجمع بين البعد المؤسسي والبعد القانوني.
٢. يربط التقنية بالضمانات القضائية.
٣. يعكس خصوصية القضاء مقارنة ببقية القطاعات الحكومية.
٤. يقدم قاعدة مفهومية لتوظيفها في الفصول التالية.

هذا التعريف الذي أتبعه يعبر عن رؤيتي الخاصة لجوهر التحول القضائي. فالقضاء لا يمكن اختزاله في مجرد منصات إلكترونية، بل هو منظومة تتأثر بالبيئة الرقمية على مستوى الإثبات، والإجراءات، والمسؤولية، والثقة العامة. ومن هنا تنشأ ضرورة التحليل القانوني العميق الذي يقدمه هذا البحث.

(١) حمدي عبد الرحمن، التحول الرقمي في الإدارة العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٢١.

(٢) محمد بن سعد السعدي، القضاء الإلكتروني وضمانات التقاضي، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض، ٢٠٢٠.

(٣) الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي «سدايا»، التحول الرقمي والحكومة، ٢٠٢٢.

رابعاً: لماذا يُعد التحول الرقمي القضائي مفهوماً مركزياً للدراسة؟

تتبع مركزية هذا المفهوم من كونه يجمع بين القانون والتقنية والإدارة، ويؤثر مباشرةً على الضمانات القضائية، والبنية التشريعية، وفعالية النظام القضائي. كما يمثل نقطة تحول تاريخية في ممارسة القضاء بالانتقال من بيئة ورقية إلى بيئة إلكترونية مدعومة بالبيانات والذكاء الاصطناعي.^(١)

وتكمن مركزية المفهوم في ثلاثة جوانب:

١. تأثيره على الضمانات القضائية مثل علانية الجلسات، حق الدفاع، وشفافية الإجراءات^(٢)
٢. تأثيره على البنية القانونية خصوصاً الأنظمة المتعلقة بالإثبات والمعاملات الإلكترونية والجرائم المعلوماتية^(٣)
٣. تأثيره على فعالية النظام القضائي من خلال تقليل المدد الزمنية وزيادة الإنتاجية وتحسين جودة القرارات.^(٤)

وبالتحليل القانوني تتجلى خطورة وأهمية التحول الرقمي في تأثيره المباشر على علانية الجلسات، وحق الدفاع، وحجية الأدلة، الأمر الذي يجعل دراسته ضرورة علمية لفهم مستقبل العدالة الرقمية في المملكة.

ويظهر لنا بأنه تكمن أهمية التركيز على هذا المفهوم في كونه يمس صلب العدالة، فهو ليس مجرد تحديث تقني بل إعادة صياغة لبيئة التقاضي نفسها. وبالنظر إلى التحولات المتسارعة في المملكة، يصبح من الضروري دراسة الآثار القانونية والجنائية الناشئة عن هذا التحول، وهو ما تتصدى له هذه الرسالة.

خامساً: الفرق الجوهرى بين التحول الرقمي العام والتحول الرقمي القضائي

يختلف التحول الرقمي القضائي عن التحول الرقمي الإداري العام من حيث حساسية العمل القضائي، وصرامة الضمانات النظامية، وخصوصية البيانات العدلية، والتأثير المباشر على تحقيق العدالة، أبرزها:

١. طبيعة العمل القضائي:
العمل القضائي ذو حساسية عالية لأنه يتعامل مع الحقوق، الجرائم، الحريات، والإثبات، ما يجعله يتطلب دقة أعلى وبيئة تقنية أكثر أماناً.
٢. الضمانات النظامية:
أي خطأ في الإجراءات القضائي قد يبطل الحكم، بينما الخطأ في الخدمة الحكومية الأخرى يمكن معالجته بسهولة.
٣. خصوصية البيانات القضائية:
البيانات العدلية محمية بطرق أشد صرامة نظراً لأنها تتعلق بالنزاعات والأحكام والسجلات الجنائية.
٤. التأثير المباشر على العدالة:
الرقمنة هنا لا تغير طريقة تقديم خدمة فقط، بل تغير طريقة تحقيق العدالة ذاتها.

(١) رؤية المملكة ٢٠٣٠، ٢٠١٦.

(٢) العلي، ٢٠٢١.

(٣) البنك الدولي، ٢٠٢١.

(٤) اللجنة الأوروبية لكفاءة العدالة، ٢٠٢٠.

وبواسطة التحليل القانوني يُبرر هذا التمييز ضرورة إخضاع التحول الرقمي القضائي لضوابط قانونية وتنظيمية أشد، وهو ما ينسجم مع موضوع الرسالة وأهدافها.

ونحن نرى إن هذا الفرق الجوهرى يبرر ضرورة دراسة التحول الرقمي من زاوية قضائية خاصة، وعدم الاكتفاء بمفاهيم التحول الرقمي العام. فالقضاء يتطلب ضوابط قانونية أعلى لحماية حقوق المتقاضين وضمان عدالة القرار، مما يجعل التحول الرقمي القضائي مجالاً مستقلاً عن التحول الإداري العام.

المطلب الثاني: أبعاد التحول الرقمي القضائي

أولاً: البعد التقني

يمثل البعد التقني الأساس البنيوي للتحول الرقمي القضائي، ويشمل البنية التحتية الرقمية، والأمن السيبراني، والتقنيات الحديثة. الداعمة لإدارة القضايا وتداول البيانات العدلية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠٢٠م؛ البنك الدولي، ٢٠٢١م).

تمثل سلامة البنية التقنية شرطاً لازماً لتحقيق العدالة الرقمية، إذ يؤدي أي خلل تقني إلى المساس بحقوق المتقاضين والثقة في القضاء. (انظر: الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي «سدايا»، التحول الرقمي والحوكمة، ٢٠٢٢)

١- البنية التحتية الرقمية

تشمل شبكات الاتصال الآمنة، مراكز البيانات المؤمنة، ببيئات الحوسبة السحابية الحكومية، ومنصات تقديم الخدمات، وفي مقدمتها منصة "ناجز" ^(١) التي تُعد الواجهة الموحدة لقطاع العدالة في المملكة العربية السعودية. وقد مكّنت هذه البنية من:

- إجراء التعاملات العدلية إلكترونياً
- إدارة القضايا عبر منصات رقمية
- الربط بين الجهات الشرطية والعدلية والقضائية
- تمكين الجلسات المرئية والقضاء المتنقل

يتضح لنا أن البنية الرقمية ليست مجرد عنصر مساعد، بل هي الركيزة التي بُني عليها نموذج القضاء الرقمي السعودي. وكل خلل فيها ينعكس مباشرة على سير العدالة وضمانات المتقاضين.

الأمن السيبراني

نظراً لحساسية البيانات القضائية، أصبح الأمن السيبراني جزءاً لا يتجزأ من التحول القضائي. وقد أولت المملكة هذا الجانب اهتماماً بالغاً من خلال إنشاء الهيئة الوطنية للأمن السيبراني ^(٢)، واعتماد سياسات وطنية في:

- حماية البيانات
- إدارة مخاطر الاختراق
- مراقبة الدخول والصلاحيات
- تشفير الوثائق العدلية

ويتضح لنا إن الأمن السيبراني لا يحمي البيانات فقط، بل يحمي العدالة نفسها. فاخترق بسيط قد يؤدي إلى تلاعب في مستندات، أو إتلاف بيانات، أو الإضرار بحقوق أطراف في نزاع. لذلك يُعد الأمن السيبراني شرطاً لازماً للثقة في القضاء الرقمي.

(١) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠٢٠.

(٢) الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، ٢٠٢١.

- استخدام التقنيات الحديثة (الذكاء الاصطناعي – تحليلات البيانات – التوقيع الرقمي)

دخلت التقنيات الحديثة بقوة في منظومة العدالة، ومنها:

- خوارزميات الفرز القضائي.
- تحليل بيانات الأنماط لإدارة تدفقات القضايا.
- التوقيع الإلكتروني المعتمد.
- الأنظمة الذكية لمطابقة الطلبات والترافع الإلكتروني.

ونحن نرى إن الذكاء الاصطناعي يقترب اليوم من لعب دور مؤثر في القرار القضائي، لا في إصداره ولكن في دعم القاضي بمعلومات وتحليلات. وهذا يطرح إشكالات قانونية تتعلق بحجية البيانات، وحدود مسؤولية صانع النظام الرقمي، وهو ما يناقشه لاحقاً الفصل المتعلق بالمسؤولية الجنائية.^(٢)

٤ - تحديث الأنظمة الرقمية واستدامتها

من أهم التحديات التقنية أن القضاء يحتاج إلى أنظمة قابلة للتحديث المستمر، لا أنظمة جامدة، خاصة في ظل التطور السريع للتقنية.

ونحن نرى إن التحديث المستمر ليس خياراً تقنياً فحسب، بل ضرورة قانونية، لأن الأنظمة القديمة قد تفقد القدرة على حماية البيانات أو دعم إجراءات إثبات حديثة، ما يؤثر على سلامة التقاضي.

ثانياً: البعد المؤسسي:

يتعلق هذا البعد بقدرة المؤسسات القضائية على إدارة التغيير، وإعادة هندسة الإجراءات، وتدريب الكوادر، وتطبيق الحوكمة الرقمية^(١). بما يضمن كفاءة واستدامة التحول (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠١٩م؛ اللجنة الأوروبية لكفاءة العدالة، ٢٠٢٠م).

ومن خلال التحليل القانوني الناقد يُظهر لنا الواقع السعودي أن نجاح التحول الرقمي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحوكمة المؤسسية وبناء الثقافة الرقمية^(٢)، وهو ما يعزز استدامة الإصلاح القضائي.

١ - إعادة هندسة الإجراءات العدلية (BPR)

لا يمكن رقمنة إجراءات عدلية معقدة أو غير واضحة. ولذلك ركزت وزارة العدل على:

- تبسيط الإجراءات قبل رقمنتها.
- إلغاء الخطوات غير الضرورية.
- دمج المهام المتشابهة.
- اعتماد خرائط سير للإجراءات (Process Mapping).
- الانتقال من نماذج يدوية إلى نماذج إلكترونية ذكية.

(١) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠١٩.

(٢) اللجنة الأوروبية لكفاءة العدالة، ٢٠٢٠.

ويتضح لنا إن إعادة هندسة الإجراءات ليست خطوة تقنية بل هي خطوة قانونية وفكرية؛ لأنها تعيد النظر في الإجراءات القضائية التقليدية وتزيل التعقيد الذي كان يمنع وصول المتقاضين للعدالة بسرعة^(١).

٢- تدريب وتأهيل الكوادر القضائية والإدارية

يشكل العامل البشري حجر الزاوية في نجاح الرقمنة، ولذلك شُكِّلَت برامج تدريبية للقضاة والموظفين في:

- التعامل مع الأنظمة الرقمية.
- فهم الإثبات الإلكتروني.
- استخدام الجلسات المرئية.
- حماية البيانات.
- مهارات الأمن السيبراني.

وتعقيداً على ذلك إن الرقمنة ليست إحلال الآلة محل الإنسان، بل هي تمكين الإنسان باستخدام أدوات أكثر كفاءة. ومن دون تدريب كافٍ للقضاة والموظفين، لن يتحقق التحول الرقمي مهما كانت التقنيات متقدمة^(٢).

٣- الحوكمة المؤسسية للتحول الرقمي

من خلال:

- إنشاء وكالة التحول الرقمي في وزارة العدل.
- تحديد المسؤوليات والصلاحيات.
- تطوير سياسات تشغيلية للمنصات العدلية.
- الرقابة المستمرة على جودة الخدمات الرقمية.

ونحن نرى إن الحوكمة تسهم في بناء الثقة في النظام القضائي، لأنها تمنع العشوائية، وتضمن توحيد الإجراءات الرقمية بين المناطق والمحاكم، مما يحقق المساواة بين المتقاضين.

٤- تعزيز الثقافة الرقمية داخل المؤسسات القضائية

تتطلب الرقمنة تغييراً في الثقافة المهنية وفي أساليب العمل. وتشمل الثقافة الرقمية:

- قبول الانتقال من الورق إلى البيانات.
- الإيمان بفعالية الأنظمة الإلكترونية.
- التعامل الإيجابي مع الابتكارات التقنية.
- تقبل التغيير في طرق التواصل وإدارة الجلسات.

كما يتضح لنا إن غياب الثقافة الرقمية يُعد من أكبر التحديات، فالمقاومة الداخلية للتغيير قد تؤخر التحول الرقمي، ولذلك يصبح بناء الوعي المهني جزءاً أساسياً من نجاح المشروع^(٣).

ثالثاً: البعد القانوني:

يشكل البعد القانوني الإطار الناظم للتحويل الرقمي من خلال تنظيم حجية المستندات الإلكترونية^(١٢)، وأمن المنصات العدلية^(١٣)، والمسؤولية القانونية^(١٤).

ومن التحليل القانوني المباشر نلاحظ أن التشريعات السعودية الحديثة أسهمت في توفير أساس قانوني متين للتحويل الرقمي، بما مكن القضاء من الانتقال إلى بيئة تقاضٍ رقمية متكاملة دون الإخلال بالضمانات الأساسية. (راجع: نظام الإثبات السعودي، ١٤٤٣هـ)

١ - نظام التعاملات الإلكترونية وحجية المستندات

نص النظام على الاعتراف القانوني بالمحررات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني، مما منح المستندات العدلية الرقمية حجية مماثلة للورقية، بشرط:

- سلامة التوقيع الإلكتروني.
- إمكانية التحقق من مصدر المستند.
- عدم العبث بالمحتوى.
- استخدام مزود خدمات مرخص.

تحليل قانوني مباشر:

يمثل هذا النظام الأساس القانوني للاعتماد على:

- السندات الإلكترونية

يمكن دراسة وضع آلية موحدة للتحقق من صحة السندات الإلكترونية وربطها بالمنظومة العدلية المركزية، لضمان صحتها وسرعة تنفيذها، مع تطوير قاعدة بيانات وطنية للسندات الإلكترونية.

- المحاضر الرقمية

تطوير سياسة رسمية لضمان التحقق من هوية الأطراف والمشاركين أثناء تسجيل المحاضر الرقمية، وربطها بأنظمة حفظ الأدلة الرقمية، مع اعتماد توقيع رقمي موثوق لضمان صحة المحاضر.

- أوامر التنفيذ الإلكترونية

دراسة اعتماد نظام رقمي متكامل للتنفيذ الإلكتروني مرتبط مباشرة بمحاكم التنفيذ، مع آلية مراجعة قانونية للتأكد من صحة الإجراءات، وربط النظام ببوابة وطنية للتنفيذ الرقمي لضمان الشفافية والمتابعة.

- الإثبات عبر الرسائل والبيانات الرقمية

(١) نظام التعاملات الإلكترونية، ١٤٤٣هـ.

(٢) نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية.

(٣) أنظمة القضاء السعودية الجديدة: المرافعات، الإثبات، التنفيذ.

وضع إطار تنظيمي واضح لقبول الأدلة الرقمية، يحدد شروط صحتها، وطرق توثيقها وحفظها، بما يتوافق مع الأنظمة القانونية الوطنية والمعايير الدولية، مثل (ISO ٢٧٠٠١) للأمن المعلوماتي وحفظ الأدلة الرقمية.

وتعقياً على ذلك إن هذه الحماية النظامية للمستندات الإلكترونية هي ما مكن المحاكم من الانتقال إلى نماذج بلا ورق، وأصبحت القضايا تُدار إلكترونياً من رفع الدعوى وحتى صدور الحكم.

٢ - نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية وأمن المنصات العدلية

يوفر النظام حماية مباشرة للتحويل الرقمي عبر تجريم:

- اختراق الأنظمة العدلية.
- كشف البيانات القضائية.
- التلاعب بالمعاملات الرقمية.
- تزوير المستندات الإلكترونية.
- إساءة استخدام الصلاحيات الرقمية.

تحليل قانوني:

هذا النظام يمثل الدرع الجنائي للعدالة الرقمية، لأنه يردع أي محاولة للمساس بسرية القضايا أو تغيير بيانات حساسة.

كما يتضح لنا إن الأمن القانوني يمثل أحد أهم ضمانات الثقة في التحويل القضائي. فالمتخصصون لا يمكن أن يستخدموا منصة إلكترونية ما لم يكونوا مطمئنين بأنها محمية على مستوى عالٍ من التجريم والعقوبة.

٣ - الأنظمة القضائية الجديدة (نظام المرافعات - نظام الإثبات - نظام التنفيذ)

أسهمت هذه الأنظمة في:

- نظام الإثبات: الاعتراف بالأدلة الرقمية والرسائل الإلكترونية، وتحديد شروط قبول البيانات التقنية.
- نظام المرافعات: تنظيم الترافع الإلكتروني، والجلسات المرئية، وإجراءات التبليغ الإلكتروني.
- نظام التنفيذ: اعتماد أوامر التنفيذ الإلكترونية، والربط مع الجهات الحكومية.

ونحن نرى إن هذه الأنظمة تمثل الإطار التشريعي العملي الذي سمح للمنصة القضائية بأن تصبح بيئة كاملة للتقاضي، وليس مجرد وسيلة مساعدة^(٢).

رابعاً: التحديات المصاحبة للتحويل الرقمي القضائي

١- التحديات التقنية

- الأعطال التقنية.
- ضعف الإنترنت في بعض المناطق.
- الحاجة لتحديث دوري للأنظمة.
- مخاطر الهجمات السيبرانية.

٣ - التحديات المؤسسية

- مقاومة التغيير داخل النظام القضائي.
- تفاوت مستويات تدريب الموظفين.
- العبء التشغيلي أثناء الانتقال للنظام الجديد.

كما يتضح إن هذه التحديات تمثل اختبارًا لقدرة المؤسسة القضائية على التكيف مع متطلبات التحول الرقمي، خصوصًا في المراحل الأولى التي تحتاج إلى إعادة توزيع المهام وبناء قدرات بشرية قادرة على التعامل مع البيئة الإلكترونية .

٣ - التحديات القانونية

- الحاجة لتحديث تشريعات قديمة
- صعوبة تنظيم الذكاء الاصطناعي وتأثيره على القرار القضائي
- إشكالات حجية البيانات الرقمية في بعض الحالات المعقدة

ونحن نرى إن مواجهة هذه التحديات ضرورة لضمان استدامة التحول الرقمي القضائي، وتطويره ليصبح أكثر شمولاً وأماناً، وتماشياً مع التطورات التشريعية والتقنية المستقبلية.

المبحث الثاني: التحول الرقمي في النظام القضائي السعودي – الواقع

والمرتكزات

تمهيد

شهد النظام القضائي في المملكة العربية السعودية خلال العقد الأخير تحولاً رقمياً عميقاً طال بنيته الإدارية والتقنية، مدفوعاً برؤية المملكة ٢٠٣٠ الهادفة إلى بناء حكومة رقمية متكاملة وتعزيز كفاءة المرافق العدلية (رؤية المملكة ٢٠٣٠، ٢٠١٦). وقد قامت وزارة العدل بدور ريادي في هذا المسار عبر إطلاق منظومة متكاملة من الأنظمة والمنصات الرقمية التي استهدفت تطوير الأداء القضائي، وتيسير الخدمات العدلية، وتحقيق العدالة الناجزة بكفاءة وشفافية. ويهدف هذا المبحث إلى تحليل الواقع الراهن للتحول الرقمي القضائي في المملكة، ثم بيان المرتكزات الاستراتيجية التي يستند إليها، بما يهيئ أساساً علمياً للمقارنة مع التجارب الدولية في الفصول اللاحقة^(١) (وزارة العدل، ٢٠٢٣).

المطلب الأول: ملامح الواقع الراهن للتحول الرقمي القضائي في المملكة

شهد النظام القضائي السعودي خلال السنوات الأخيرة تحولاً رقمياً واسعاً استند إلى برامج حكومية شاملة ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠، وأسهم في إعادة تشكيل نموذج العمل القضائي، وتطوير خدمات العدالة بما يحقق سرعة الفصل في المنازعات ويعزز الشفافية. ويمكن رصد أبرز ملامح هذا الواقع من خلال المؤشرات الرقمية الرسمية، والتطبيقات العملية، والتطور التنظيمي والمؤسسي.

أولاً: انتشار الخدمات القضائية الرقمية واتساع نطاق استخدامها

أطلقت وزارة العدل منصة "ناجز" بوصفها الواجهة الرقمية الموحدة للخدمات العدلية، وقد بلغ عدد الخدمات التي تقدمها أكثر من (١٥٠) خدمة تشمل رفع الدعاوى، وتقديم الطلبات القضائية، وإصدار الصكوك، وخدمات التنفيذ، والتوثيق الإلكتروني (وزارة العدل، ٢٠٢٣).

وقد أسهمت هذه المنصة في تحويل جزء كبير من العمل القضائي إلى بيئة رقمية بالكامل، مثل:

- رفع الدعاوى إلكترونياً دون الحاجة للحضور للمحكمة.
- الاطلاع على صحيفة الدعوى والمستندات عبر حساب المستفيد.
- التواصل مع الدوائر القضائية عبر الرسائل العدلية.
- تتبع حالة القضية لحظة بلحظة.

التحليل القانوني للخدمات القضائية الرقمية إن هذا التوسع أسهم في نقل التقاضي من نموذج الحضور المكاني الإجمالي إلى نموذج الخدمة العدلية الرقمية، بما يعزز حق الوصول إلى القضاء ويقلل الأعباء الإجرائية على المتقاضين.

(١) وزارة العدل، تقرير ناجز، ٢٠٢٣.

أما الاتجاه بحثي فإنه يمكن دراسة أثر هذا التحول على مبدأ المساواة في التقاضي، ولا سيما في المناطق ذات البنية التحتية التقنية المحدودة.

ويتضح لنا إن هذا التوسع في الخدمات الرقمية يعكس انتقال النظام العدلي من نموذج "الخدمة التقليدية" إلى "نموذج الخدمة الذاتية الرقمية"، وهو ما يزيد من سرعة الإنجاز ويقلل التكاليف ويعزز حقوق المتقاضين في الوصول للعدالة دون عوائق مكانية أو زمنية.^(١)

ثانيًا: الجلسات القضائية عن بُعد:

اعتمدت المحاكم الأسلوب المرئي للجلسات، وأصبح بإمكان أطراف الدعوى حضور الجلسة عن طريق منصة ناجز دون الحاجة للوجود الفعلي. وقد تجاوز عدد الجلسات المرئية خلال الأعوام الأخيرة ملايين الجلسات، بما يخفف ازدحام المحاكم ويعجل نظر القضايا (العلي، ٢٠٢١).

وتبرز أهمية هذه التقنية في:

- تسريع الفصل في القضايا.
- تمكين حضور الأطراف من خارج المدن أو من خارج المملكة.
- تخفيض نسبة التأجيل بسبب غياب أحد الأطراف.

التحليل القانوني للجلسات القضائية عن بُعد تمثل الجلسات الرقمية إعادة تعريف لمفهوم مجلس القضاء، وتستوجب إعادة تقييم ضمانات حق الدفاع والمواجهة المباشرة في ضوء العدالة الإجرائية.

أما الاتجاه البحثي يكون في بحث الضوابط القانونية المثلى لضمان تكافؤ الفرص بين الخصوم في الجلسات المرئية.

وتعقياً على ذلك إن اعتماد الجلسات الرقمية يمثل تحولاً جذرياً في مفهوم مجلس القضاء، وينقل العدالة من حدود المكان إلى فضاء إلكتروني مرن، لكنه في الوقت نفسه يثير تساؤلات تتعلق بمدى ضمان حق الدفاع بشكل كامل، وهو ما يجب النظر إليه ضمن معايير العدالة الإجرائية.^(٢)

ثالثًا: الرقمنة الكاملة لإجراءات التنفيذ

يُعد قطاع التنفيذ من أكثر القطاعات العدلية استفادة من الرقمنة، حيث أصبحت إجراءات التنفيذ تتم إلكترونياً عبر الربط مع:

- البنك المركزي.
- وزارة الداخلية.
- وزارة التجارة.
- الجهات الحكومية والخاصة (وزارة العدل، ٢٠٢٣).

وقد أتاح ذلك:

- إصدار أوامر التنفيذ تلقائياً.
- الحجز على الأموال والمنع من السفر بطريقة إلكترونية.
- إشعار الأطراف فوراً بكل إجراء.

(١) وزارة العدل السعودية، التحول الرقمي في المرفق العدلي وأثره على كفاءة التقاضي، تقرير التحول الرقمي، الرياض، ٢٠٢٢.

(٢) السلمي، ناصر بن عبد الرحمن، التقاضي الإلكتروني وضمانات حق الدفاع، مجلة الدراسات القضائية، العدد ١٢، ٢٠٢١.

- تقليل المدد الزمنية لملفات التنفيذ.

التحليل القانوني نرى بان هذه الرقمنة عززت كفاءة إنفاذ الأحكام ورفعت موثوقية النظام القضائي، لاسيما في القضايا التجارية.

أما الاتجاه البحثي دراسة الأثر القانوني للربط الآلي على ضمانات المدين وحماية البيانات التنفيذية

ونحن نرى إن الرقمنة في قطاع التنفيذ تمثل نموذجًا متقدمًا لإدارة البيانات الحكومية، وقد أسهم بشكل مباشر في رفع كفاءة إنفاذ العقود، وهو ما يعد مؤشرًا مهمًا لبيئة الأعمال في المملكة.

رابعاً: التحول الرقمي في التوثيق العدلي

تحول التوثيق العدلي إلى خدمات رقمية مثل:

- إصدار الوكالات الإلكترونية وإلغاءها.
- تحديث الصكوك العقارية إلكترونياً.
- إتمام عمليات الإفراغ العقاري عبر المنصات الرقمية.

وقد مكّن ذلك من التخلص شبه الكامل من الوثائق الورقية في قطاع التوثيق.

التحليل القانوني نلاحظ بانه أسهم التوثيق الإلكتروني في تعزيز حجية المحررات وتقليل مخاطر التزوير.

أما الاتجاه البحثي هو بحث إمكانية التوسع في التوثيق الذكي المدعوم بالذكاء الاصطناعي.

يتضح لنا إن التوثيق الإلكتروني يحقق مبدأ الاعتمادية، ويحد من مخاطر التلاعب، ويؤسس لبيئة ثقة رقمية يمكن أن تتوسع مستقبلاً لتشمل جميع التعاملات القانونية

خامساً: مؤشرات الأداء الرقمية في قطاع العدالة

تكشف البيانات الرسمية عن تحسّن ملحوظ في المؤشرات الآتية:

- ارتفاع نسبة القضايا المنظورة رقمياً.
- انخفاض متوسط مدد التقاضي.
- زيادة عدد الخدمات العدلية المنجزة إلكترونياً.
- ارتفاع رضا المستفيدين عن الخدمات الرقمية مقارنة بالخدمات التقليدية.

نلاحظ من خلال التحليل القانوني بان هذه المؤشرات تؤكد أن الرقمنة أداة فاعلة لتحقيق العدالة الناجزة.

وتعقياً على ذلك هذه المؤشرات ترتبط بتحقيق هدف العدالة الناجزة، وهي تؤكد أن الرقمنة ليست مجرد تطوير تقني، بل هي أداة مباشرة لرفع كفاءة النظام القضائي وتحقيق جودة الأحكام

سادساً: البعد النقدي – التحديات القائمة في الواقع الراهن

على الرغم من التقدّم الملحوظ في مسار التحول الرقمي القضائي في المملكة العربية السعودية، إلا أن التطبيق العملي يكشف عن تحديات بنيوية ووظيفية لا تزال تؤثر في كفاءة هذا التحول، وتمثل معياراً حاسماً لقياس مدى التزامه بمبدأ المساواة أمام القضاء وتحقيق العدالة الرقمية بصورة متكافئة.

وتتمثل هذه التحديات في التفاوت الجغرافي في جاهزية البنية التحتية الرقمية بين المناطق، وما يترتب عليه من اختلاف فعلي في قدرة المتقاضين على الوصول إلى الخدمات القضائية الإلكترونية، إلى جانب التفاوت في الكفاءة الرقمية سواء لدى المتقاضين أو بعض العاملين في المرفق القضائي، وهو ما قد يؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص الإجرائية في البيئة الرقمية.

كما يواجه الواقع الرقمي تحديات تشغيلية تتمثل في الضغط المتزايد على المنصات العدلية خلال فترات الذروة، بما قد ينعكس على سرعة إنجاز المعاملات ودقة الإشعارات الإجرائية، فضلاً عن حساسية البيانات القضائية الرقمية وما تستلزمه من ضمانات تقنية وقانونية مشددة لحمايتها من أي اختراق أو إساءة استخدام. وبالتحليل القانوني تُظهر هذه التحديات أن التحول الرقمي القضائي، رغم طابعه التطويري، لا يُعدّ محايداً من حيث الأثر ما لم يُدعم بسياسات تضمن عدالة الوصول، وتكافؤ الفرص، ووحدة مستوى الخدمة العدلية في جميع المناطق. ومن ثم، فإن تجاوز هذه التحديات يمثل شرطاً لازماً لتحقيق المساواة أمام القضاء في السياق الرقمي. ونحن نرى من خلال التحليل القانوني بأن هذه التحديات تمثل اختباراً لمدى التزام التحول الرقمي بمبدأ المساواة أمام القضاء.

سابعاً: أثر الواقع الرقمي على العدالة الناجزة

أثبت الواقع العملي أن التحول الرقمي أسهم بصورة مباشرة في تقليص مدد الفصل في القضايا، وتحسين كفاءة التراسل بين الجهات العدلية، والحد من التأجيل والغياب، إلى جانب تعزيز الشفافية الإجرائية من خلال تمكين الأطراف من متابعة قضاياهم إلكترونياً.

يكشف هذا الأثر أن التحول الرقمي في القضاء السعودي لا يمكن اختزاله في كونه تحديثاً إدارياً للأدوات، بل يمثل مشروع إعادة هندسة شاملة للعدالة، يعيد تعريف مفاهيم السرعة والكفاءة والوصول إلى الحق، شريطة معالجة التحديات المصاحبة له بما يحفظ الضمانات القضائية ويعزز الثقة في العدالة الرقمية.

يتضح لنا إن التحول القضائي لا يمكن أن يكتمل دون رفع كفاءة العنصر البشري، فالتقنية لا تحدث أثراً ما لم تُستخدم بالشكل الصحيح.

سابعاً: أثر ملامح الواقع الرقمي على العدالة الناجزة

أدت الرقمنة إلى:

- تقليص مدة الفصل في القضايا المدنية والتنفيذية
- تحسين التراسل بين الجهات العدلية
- الحد من التأجيل والغياب
- زيادة الشفافية من خلال إتاحة بيانات القضايا للأطراف
- تعزيز مبدأ سرعة الوصول للحق

نحن نرى إن هذه الآثار تكشف لنا أن التحول الرقمي لم يكن مجرد تحديث إداري، بل كان مشروعاً لإعادة هندسة العدالة نفسها، بجعلها أكثر قرباً وشفافية وكفاءة.

المطلب الثاني: المرتكزات الاستراتيجية للتحويل الرقمي القضائي في المملكة العربية السعودية

يمثل بناء استراتيجية واضحة للتحويل الرقمي القضائي أساس نجاح مشروعات الرقمنة في المملكة العربية السعودية؛ إذ لا يكفي مجرد إدخال الأنظمة الإلكترونية دون وجود مرتكزات مؤسسية وتشريعية وتقنية تحكم مسار التنفيذ وتحدد أولوياته ومعاييرها. وتستند هذه الاستراتيجية إلى عدة مرتكزات رئيسية تسهم في تحويل القضاء من نمط تقليدي قائم على الورق إلى منظومة رقمية متكاملة ومتفاعلة.

أولاً: الإطار الوطني والرؤية الاستراتيجية للتحويل القضائي

يشكل تبني رؤية المملكة ٢٠٣٠ نقطة الانطلاق الرئيسة لمشروعات التحويل الرقمي القضائي؛ إذ ركزت الرؤية على تحسين كفاءة القضاء، ورفع جودة الخدمات العدلية، وضمان الوصول السهل إلى العدالة، إضافة إلى تعزيز الشفافية وحوكمة الإجراءات^(١). وقد انعكس ذلك في برامج تنفيذية مثل برنامج التحويل الوطني، ومبادرات تطوير المحاكم، والتوسع في تقديم الخدمات العدلية إلكترونياً عبر منصة «ناجز». وتعقياً على ذلك إن وجود إطار وطني شامل يضبط توجهات التحويل الرقمي يمنح عملية التطوير القضائي قدرًا كبيراً من الوضوح والاستمرارية، ويُخرجها من كونها مبادرات تقنية متفرقة إلى مشروع وطني متكامل، الأمر الذي يساعد الباحثة على تحليل التحويل بوصفه ظاهرة مؤسسية شاملة لا مجرد تحديث تقني.

ومن خلال التحليل القانوني يتضح لنا إن الحوكمة الرقمية تعكس نضج التجربة السعودية وانتقالها إلى مرحلة التنظيم الاستراتيجي.

ثانياً: البنية المؤسسية والحوكمة التنظيمية للتحويل الرقمي

يُعد إنشاء هياكل مؤسسية متخصصة أحد أهم المرتكزات التي ساعدت على نجاح التحويل الرقمي القضائي، مثل:

- وكالة التحويل الرقمي بوزارة العدل،
- مراكز دعم القرار العدلي،
- فرق هندسة الإجراءات،
- وحدات حماية البيانات.

وتتولى هذه الجهات التخطيط والتنفيذ والرقابة على مشروعات الرقمنة، ووضع السياسات التشغيلية، وتحديد مسؤوليات الجهات داخل المنظومة العدلية، مما يعزز وضوح الأدوار ويمنع تداخل الصلاحيات.

ومن خلال التحليل القانوني نرى إن الحوكمة الرقمية تعكس نضج التجربة السعودية وانتقالها إلى مرحلة التنظيم الاستراتيجي.

ويتضح لنا إن تطور البناء المؤسسي يعكس نضج التجربة السعودية في التحويل الرقمي، إذ انتقلت الوزارة من مرحلة "رقمنة الإجراءات" إلى "حوكمة التحويل"، وهي خطوة جوهرية تُسهل تقييم فعالية المشروع واستدامته، وتفتح المجال للمقارنة العلمية مع تجارب دول أخرى تعتمد نماذج مؤسسية مختلفة.

(١) رؤية المملكة ٢٠٣٠، ٢٠١٦.

ثالثاً: البنية التحتية التقنية ومنصات الخدمات العدلية

يشمل هذا المركز الاستثمار في:

- مراكز بيانات عالية الاعتمادية،
- شبكات اتصال آمنة،
- أنظمة ذكاء اصطناعي داعمة للمحاكم،
- التوقيع الرقمي،
- الربط بين الجهات القضائية وشبه القضائية (النيابة العامة – الشرطة – كتابات العدل).

وتعد منصة «ناجز» العمود الفقري لهذه الخدمات، حيث تتيح رفع الدعاوى، الترافع الإلكتروني، عقد الجلسات المرئية، تنفيذ الأحكام، وخدمات التوثيق.

ويوضح لنا التحليل القانوني إن البنية التحتية شرطاً سابقاً لنجاح أي إصلاح إجرائي ونحن نرى إن التحول الرقمي لا يكتمل دون بنية تقنية متينة؛ فالتجارب المقارنة تُظهر أن الدول التي اعتمدت البنية التحتية قبل إصلاح الإجراءات حققت نسب نجاح أعلى. لذا فإن تقييم البنية الرقمية يعد شرطاً لفهم مدى قابلية القضاء السعودي لتطوير خدماته على المدى البعيد^(٧).

رابعاً: الإطار التشريعي والتنظيمي الداعم للتحول الرقمي

أسهمت التشريعات الحديثة في المملكة في توفير بيئة قانونية ممكنة للتحول الرقمي، ومنها:

- نظام التعاملات الإلكترونية الذي منح الوثائق الرقمية حجية قانونية.
- نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية الذي يؤمن حماية المنصات القضائية.
- نظام الإثبات الذي أقر مشروعية الأدلة الرقمية.
- أنظمة حماية البيانات التي تنظم استخدام المعلومات القضائية الحساسة.

هذه التشريعات توفر أسساً قانونية واضحة للتعامل الإلكتروني وتجنب النزاعات حول سلامة الإجراءات الرقمية.

وقد أرسى المشرع السعودي أساساً قانونياً متيناً للاعتراف بالإجراءات والأدلة الرقمية. وتعقياً على ذلك إن وجود إطار قانوني صريح يمكّن الباحثة من دراسة التحول الرقمي كتحويل "قانوني-تقني" معاً، وليس مجرد انتقال من الورقي إلى الإلكتروني. كما أن المقارنة مع دول مثل الإمارات وسنغافورة ستظهر الفروق في النماذج التنظيمية وأثرها على جودة العدالة الرقمية^(٨).

خامساً: الكفاءات البشرية وبناء الثقافة الرقمية في القطاع القضائي

لا يقتصر نجاح التحول الرقمي على التقنية، بل يرتبط بقدرة الكادر القضائي والإداري على التعامل مع الأنظمة الإلكترونية. وتشمل جهود وزارة العدل:

- التدريب المستمر للقضاة والموظفين،
 - تطوير كليات القانون لدمج المهارات الرقمية،
 - برامج رفع الوعي بالتحول،
 - آليات تقليل مقاومة التغيير المؤسسي.
- ومن خلال التحليل القانوني يتضح لنا بأن العنصر البشري يشكل عامل الحسم في استدامة التحول الرقمي.

ويتضح لنا إن التجارب المقارنة تُظهر أن ضعف الثقافة الرقمية داخل المؤسسات العدلية قد يؤدي إلى بطء التحول حتى مع توفر التقنية. لذلك فإن تقييم العنصر البشري يمثل جزءاً أصيلاً من تحليل الباحثة لمدى نضج القضاء الرقمي السعودي.

سادساً: أمن المعلومات وحماية البيانات العدلية

يأتي الأمن السيبراني على رأس مرتكزات التحول القضائي، خصوصاً في ظل حساسية البيانات القضائية. وقد عززت المملكة هذا الجانب عبر:

- سياسات الأمن السيبراني الوطنية،
- معايير حماية البريد والأنظمة القضائية،
- ضوابط الوصول إلى قواعد البيانات،
- تقنيات التشفير والمصادقة متعددة العوامل.

ومن خلال التحليل القانوني نرى بان الأمن السيبراني يعد ضماناً جوهرياً للثقة العامة في القضاء الرقمي. وهذا يؤكد لنا أن بناء منظومة عدلية رقمية دون إطار أمني قوي يجعل التحول هشاً وعرضة للانتهاكات، وبالتالي فإن أمن المعلومات يُعدّ معياراً رئيساً لنجاح الرقمنة وقدرتها على تحقيق الثقة العامة.

سابعاً: آليات التقويم وقياس الأداء الرقمي

تشمل هذا المرتكز مجموعة من مؤشرات الأداء التي تستخدمها وزارة العدل لقياس جودة التحول، مثل:

- متوسط زمن إغلاق القضايا،
- نسبة الخدمات المقدمة إلكترونياً،
- مدة انتظار الجلسات،
- معدلات رضا المستفيدين،
- نسبة الأعطال والاستجابة لها.

ويوضح لنا التحليل القانوني بأنه تمكّن مؤشرات الأداء من إجراء مقارنة علمية دقيقة مع التجارب الدولية. ونحن نرى إن وجود مؤشرات كمية يساعد الباحثة على بناء تحليل مقارن علمي بين واقع التحول السعودي وتجارب دول أخرى تعتمد مؤشرات مشابهة، مما يعزز قيمة الدراسة المقارنة التي تقوم بها الباحثة.